

المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

# المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تأسس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قانون حقوق الأشخاص المعوقين الملغى رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٧ تحت مسمى (المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين)، كمؤسسة عامة يرأسها سمو الأمير رعد بن زيد، وفي ظل ترؤس سمو الأمير مرعد بن رعد بن زيد للمجلس، صدر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧، والذي تم بمقتضاه تعديل إسم المجلس ليصبح "المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، ليصبح المجلس الجهة الحكومية والأولى المعنية برسم السياسات ومتابعة تنفيذها وتقديم الدعم الفني والمعرفي للجهات التنفيذية لإعمال برامجها وخططها وفقاً لأحكام القانون الجديد، وبهذا السياق، فإن المجلس يعد المرجعية الوطنية الرئيسية في مضمار رسم السياسات وتنفيذ عمليات الرصد من خلال آليات علمية ومنهجية واضحة أقرها قانون حقوق الأشخاص غوي الإعاقة.

## رؤية المجلس

مؤسسة وطنية متخصصة فاعلة ودامجة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة نواحي الحياة.



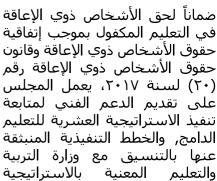
## رسالة المجلس

قيادة التغيير لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في شتى نواحي الحياة من خلال متابعة ورصد أوضاعهم بشكل مستمر، واقتراح السياسات الخاصة بهم ومن خلال التشبيك مع الجهات ذات العلاقة وتقديم الدعم الفني اللازم لها لإنفاذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم وضمان جودة الخدمات المقدمة لهم.

## منهجية العمل

يقوم المجلس بمقتضى أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠ ١٠ بدور راسم السياسات والقائم على عملية الرصد، ومتابعة مدى الإلتزام بأحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال المديريات والأقسام التي تم إعادة هيكلتها بعد صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧، وذلك على النحو التالي:

### مديرية متابعة خطة التعليم الدامج





ومتابعة تنفيذها بموجب القانون، وتطوير معايير التقييم التربوي، وتطوير المناهج المدرسية وموائمتها لتضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المناهج وتطوير استراتيجيات تعليم الطلبة ذوي الإعاقة ضمن بيئة تعليمية دامجة تراعي ثقافة تقبل الاختلاف ونبذ التمييز على أساس الإعاقة.

كما تعمل المديرية على تعزيز حق الطلبة ذوي الإعاقة في الحصول على تعليم نوعي أسوة بالطلبة من غير ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي وتحفيز تلك المؤسسات لتكون رائدة في توفير متطلبات دمج الطلبة ذوي الإعاقة في كافة مرافقها بما فيها متطلبات إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية اللازمة بالتنسيق مع المجلس وفق دليل الترتيبات التيسيرية في مؤسسات التعليم العالي الصادر عن المجلس، ومتابعة ادراج مساقات تدريسية في الجامعات تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولغة الإشارة وطريقة برايل والتكنولوجيا المساندة ضمن الخطط الدراسية للطلبة كمتطلبات اختيارية واجبارية بما ينسجم مع طبيعة التخصص.

### مديرية امكانية الوصول والتصميم الشامل

يعمل المجلس على تقديم الدعم الفني والمعرفي لمختلف المؤسسات في القطاعين العام والخاص لغايات تمكينها من تهيئة المباني والمرافق العامة وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكينها من توفير الترتيبات التيسيرية والأشكال الميسرة والتكنولوجيا المساندة اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما يعمل المجلس بالتعاون مع وزارة الأشغال



المجلس بالتعاون مع وزارة الأشغال المجلس بالتعاون مع وزارة الأشغال العشرية العامة وأمانة عمان الكبرى والبلديات ومن في حكمها على متابعة تنفيذ الخطة العشرية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة، بالإضافة الى لتطوير المعايير الخاصة واللازمة بإمكانية الوصول.

# مديرية العيش المستقل



إنطلاقا من إيمان المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة أصحاب حقوق، ولا يجوز التخلي عنهم وإيداعهم في مؤسسات تعزلهم عن الأسرة والمجتمع، بل يجب السعي نحو بذل كافة الجهود لدمجهم في المجتمع. يعمل المجلس مع وزارة التنمية الإجتماعية على متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لبدائل دور الإيواء بهدف إيجاد خدمات بديلة

لمنظومة الرعاية الإيوائية، تتمثل في الدمج الأسري أو البيوت الجماعية بما يحقق المصلحة الفضلي للمنتفع،

ويقوم المجلس بدعم منظومة بدائل الإيواء من خلال تقديم الخدمات المساندة التي تتضمن تنفيذ برامج التأهيل المجتمعي، وإستحداث مراكز نهارية دامجة، والتدخل المبكر، والتدريب، والإستراحة القصيرة، بالإضافة الى خدمات المرافق الشخصي لتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في منازلهم كأحد البدائل المتاحة لتعزيز منظومة العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة.

## مديرية الإعتماد



يسعى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على الإجازات الدولية التي تمكنه من أن يصبح جهة مانحة للإعتماد بموجب ترخيص معتمد من قبل International Society for (Quality in Healthcare (ISQua وتقوم مديرية الاعتماد بالعديد من الوظائف لتحقيق هذه الغاية من أبرزها: إصدار المعايير الوطنية

لتحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير الأدلة السريرية لتشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان جودة التقارير الصادرة عن الجهات المختصة، وإدارة المقيميين المؤهلين على المعايير المطورة ليسهموا في عملية التقييم المؤسسي، وتنظيم عملية شاملة لإدارة عملية التقييم المؤسسي لغايات منح الاعتماد وبما يضمن وجود مؤسسات وطنية قادرة على العمل بكفاءة وفعالية وضمان تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستفادة من خدمات نوعية ذات جودة.

## مديرية السياسات والتطوير المؤسسي

يعمل المجلس على تطوير السياسة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة ومتابعة قياس مستوى التقدم في تنفيذ هذه السياسة، بالإضافة الى تطوير خطط وبرامج العمل التنفيذية الخاصة بالمجلس، وذلك من خلال رصد وتقييم ومتابعة كل ما يقوم به المجلس من مشاريع ونشاطات، وتصميم وتطوير برامج تدريبية ومحتوى تدريبي لتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات العاملة في مجال الاعاقة وتدريبها، كما يقوم المجلس بإجراء المسوحات والدراسات المتخصصة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتقييم الخدمات المتاحة لهم ومدى وصولهم اليها بالتنسيق مع الحهات المعنىة.

### وحدة تكافؤ الفرص



تقوم وحدة تكافؤ الفرص بتقديم الدعم اللوجيستي للجنة تكافؤ الفرص. ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات والتقارير الصادرة عنها الإضافة إلى التنسيق والتشبيك مع مؤسسة التدريب المهني لتضمين سياساته واستراتيجياته وخططه وبرامجه وخدماته، تدابير تكفل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها والاستفادة منها، على أساس

من المساواة مع الآخرين وتهيئة المناهج والخدمات المقدمة في برامج التدريب المهني، وتوفيرها بالأشكال الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتيح لهم الاستفادة منها وعدم استبعادهم من التدريب على أي مهنة . كما تقوم وحدة تكافؤ الفرص بالتنسيق مع وزارة العمل لتضمين سياسات واستراتيجيات وخطط وزارة العمل التدابير التي تكفل إستيعابها للأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق استفادتهم منها على أساس من المساواة مع الاخرين. وتدريب مفتشين وزارة العمل على تحقيق نسبة التشغيل التي نص عليها القانون، ومتابعة ومراقبة جهات العمل الحكومية وغير الحكومية بمدى توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة التي تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة القيام بمهام الوظيفة والعمل والاستمرار والترفيع فيهما.

## مديرية الرصد والتنسيق

يعمل المجلس على التنسيق والتشبيك مع الجهات الحكومية المختلفة في ما تقوم به من نشاطات تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم وذلك على مستوى تطبيق مضامين الإستراتيجيات والخطط التنفيذية والبرامج المنبثقة عنها، وتحديد احتياجات الجهات الحكومية المعرفية والفنية والتدريبية، لتنفيذ التزاماتها بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تعمل المديرية على تشكيل فرق الرصد والمتابعة والتفتيش التي سوف تتولى مهمة متابعة مدى التزام المؤسسات المختلفة بتطبيق أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والوقوف على أبرز الإنجازات وأهم التحديات التي قد تعترض سبيل إنفاذ القانون والعمل مع الجهات المعنية لمعالجتها والتغلب عليها. في الاتجاه نفسه، يقوم المجلس من خلال هذه المديرية والمديريات والوحدات عليها. في الاتجاه نفسه، يقوم المجلس من خلال هذه المديرية والمديريات والتوصيات لمواجهة هذه التحديات، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يجب وبموجب القانون رفعه لمجلس الوزراء ورئيسي مجلس الأعيان ومجلس النواب. وفي إطار مهمة الرصد والمتابعة، يعمل المجلس على تلقي الشكاوى الخاصة بالتمييز والاقصاء على أساس والعاقة والتحقق منها والتعامل معها.

### وحدة الإتصال والإعلام

بولى المجلس للإعلام والإتصال أهميّة كبيرّة لإيمانه أن نشر الوعي والثقافة الصحيحة عن الإعاقة هو المفتاح الرئيس في ترسيخ الاتجاهات الإيجابية عن الأشخاص ذوي الإعاقة في شتى مناحي الحياة.

> وانطلاقاً من هذا الإيمان بدور الإعلام، يقوم المجلس بتفعيل موقعه الإلكتروني ومواقع التواصل الإجتماعي بمحتوى محدث ومستمر، كما يقوم المجلس بتنظيم لقاءات مع المسؤولين في المجلس ومع خبراء وخبيرات من خارجه للحديث عن مواضيع محددة تهم الأشخاص ذوي الإعاقة

> إمكانية الوصول والعمل والتعليم الدامج والسياحة للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها، ويتم نشر هذه الأفلام عبر الموقع الإلكتورني ووسائل التواصل الاجتماعي.

وفي مجال رفع الوعي وتوثيق قصص وتجارب الأشخاص ذوي الإعاقة، يقوم المجلس بإنتاج العديد من الأفلام التوعوية والنشرات والمطبوعات والأخبار حول



#### وحدة الشؤون القانونية

يعمل المجلس على تقديم الدعم الفني في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للجهات المعنية لكي تتمكن من اتخاذ قراراتها ووضع إستراتيجياتها وخططها بصورة صحيحة متوافقة مع أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومبادئه العامة. وفي هذا الصدد، تقوم هذه الوحدة بالتعاون والتنسيق مع مديريات المجلس المختلفة والجهات ذات العلاقة بمراجعة منظومة التشريعات الوطنية المختلفة لرصد ما قد يشوبها من فجوات تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك للعمل على تقديم الاقتراحات بتعديلها وإعادة النظر فيها. كما تقوم الوحدة بالمساعدة في صياغة التعليمات المطلوب من المجلس إصدارها مثل تعليمات ترخيص واعتماد مترجمي لغة الإشارة وتعليمات لجنة تكافؤ الفرص وتعليمات إصدار البطاقة التعريفية.

### وحدة العلاقات والتعاون الدولي

تتواصل هذه الوحدة مع مختلف الجهات الإقليمية والدولية بغرض تبادل الخبرات والمعلومات، وإنشاء برامج نموذجية يتم وضعها وتطويرها باستخدام أفضل الممارسات الدولية. كما تقدم الوحدة مقترحات المشاريع إلى الجهات المانحة لضمان تحقيق واستدامة البرامج، وتشارك الوحدة أيضًا مع أعضاء الجهات المانحة لضمان تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاريع والبرامج التي تنفذها تلك الجهات، وكذلك في المنح الثنائية والمتعددة الأطراف بين الحكومة والجهات المانحة عمومًا.

### وحدة التحول الألكتروني

تتولى هذه الوحدة الإشراف على الأنظمة الألكترونية في المجلس وتطويرها والتأكد من دوام فاعليتها وعملها على الوجه الأكمل. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد قام بتطوير أنظمة ألكترونية داخلياً تتعلق بالأرشفة وتوثيق المعاملات وغيرها من الشؤون الإدارية المختلفة، وتطوير نظام معايير الاعتماد وإصدار رخص مترجمي لغة الإشارة وكذلك ارشفة الدورات التدريبية بالإضافة الى تطوير الأنظمة الخاصة بإصدار البطاقة التعريفية، وفي الوقت الراهن، يسعى المجلس لتطوير أنظمته الإلكترونية الخاصة بالمراسلات وكذلك الأنظمة المتعلقة بالموارد البشرية. وعلى صعيد الشأن المعرفي والفني، يقوم المجلس حالياً بالعمل على تصميم وتطوير نظام خارطة إلكترونية تتيح تحديد الخدمات المقدمة في مجال الإعاقة في كل محافظة والجهات التي تقدم تلك الخدمات بما في ذلك الجمعيات والمراكز الخاصة والحكومية والتطوعية والأماكن العامة والخاصة التي يتوافر فيها شكل من أشكال إمكانية الوصول، حيث من المأمول أن تتيح هذه الخارطة للمعنيين الوقوف على الواقع الخدماتي في مجال الإعاقة في مختلف مناطق المملكة كما سوف يساعد هذا النظام المجلس والجهات الحكومية الأخرى على وضع الخطط بشكل مدروس وعلى أساس علمي ينطوي على قاعدة بيانات على وضع الخطط بشكل مدروس وعلى أساس علمي ينطوي على قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة باستمرار.



## وحدة إدارة المشاريع

تعنى وحدة إدارة المشاريع بدعم ومتابعة تنفيذ المبادرات التي يدعمها المجلس لغايات تمكين المنظمات العاملة في مجال الإعاقة وتعزيز دور كل منها في تنفيذ الأحكام الواردة في القانون ، وعلى وجه التحديد لتخفيف العبء الإضافي الذي أحدثته جائحة كوفيد COVID-19 على القطاع التطوعي. لضمان إستمرار هذه المنظمات التطوعية في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة حسب الحاجة في القطاعات التالية: التعليم، وإعادة تأهيل، التمكين الاقتصادي، الحماية من العنف، التوعية والإعلام، التدخل المبكر، الصحة النفسية، الصحة الإنجابية.

كما تقوم الوحدة الى جانب ذلك التواصل مع الممولين من الجهات المختلفة لغايات الحصول على التمويل اللازم بما ينسجم وأولويات المجلس ويتماشى مع تنفيذ الاستراتيجيات التي تم إطلاقها امع الشركاء.

#### وحدة البطاقة التعريفية

بالشراكة مع وزارة الصحة ومعهد العناية بصحة الأسرة، تعمل وحدة البطاقة التعريفية على تشكيل لجان مختصة من القطاعات المختلفة وبإختصاصات متنوعة لتشخيص الاشخاص ذوي الاعاقة لغايات ودرجتها، مما يتيح للاشخاص ذوي الاعاقة الحصول على كافة الامتيازات التي نص عليها قانون الاشخاص ذوي الاعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧، وتعقد هذه اللجان اجتماعاتها على مستوى الأقاليم الللاثة ويتم استقبال الطلبات إلكترونيا.





الأشخاص المكفوفين والأشخاص الصم يستطيعون قراءة البروشور بصيغة صوتية ومرئية من خلال الد QR Code التالي:



المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هاتف: 8610 553 8610 + فاكس: 8243 6553 8243 + www.hcd.gov.jo info@hcd.gov.jo